

مفهوم العدالة في الخطاب السياسي في العراق القديم

٣٠٠٠ - ٥٣٩ ق.م

م.م. حسين سيد نور الاعرجي

جامعة واسط- كلية التربية

المقدمة

تتميز حضارة العراق القديم بالسبق الحضاري في كثير من نواحي المعرفة السياسية في الفكر السياسي للعالم القديم. فأصبحت من أولى الحضارات التي أكدت مفاهيم مهمة جداً مثل العدالة، وكانوا يحترمونها بحيث أصبح دليلاً على وعيهم العالي، خصوصاً إذا علمنا أن التفسيرات التي اعتمدها العراقيون القدماء عن العدالة تختلف كثيراً عن مثيلاتها الأخرى في مصر القديمة أو اليونان مثلاً. فقد رأى المصريون القدماء أن العدالة هي ما يريده الفرعون، وهو السبب الرئيس الذي قلل من وجود القوانين والتشريعات المدونة في مصر على غرار القوانين والتشريعات التي وجدت في العراق القديم، أما قانون الطبيعة فقد عُده مصدر العدالة عند اليونان. أما الرومان فكان قانون الشعوب، وعند الانجليز ضمير الملك. أما في العراق القديم فقد عُدت العدالة حقاً مشروعاً لكل إنسان وهي بالأساس إرادة الآلهة.

لقد أشارت النصوص المسمارية، التي درسها أستاذ المسماريات كريمر Kramer، إلى أن هنالك آلهة خصصت نفسها لرعاية الصدق والعدالة، وان هذه الآلهة كانت تنشد العدالة لعامة الناس. وأكد الأستاذ فرانكفورت أن العراقيين القدماء كانوا يعتقدون أن الآلهة كانت تطمح دائماً لأن يتمتع الناس بحكومة عادلة تكون فيها العدالة أساساً للمجتمع. فقد وضع الإنسان العراقي القديم تصورات لموضوع العدالة والظلم في صميم نظريته للآلهة والكون والإنسان. فارتبطت العدالة لديه بالنظام مثلما ارتبطت قيم الخير كلها به، وارتبط الظلم بالفوضى مثلما ارتبطت قيم الشر كلها به. ولأن إنسان الرافدين أدرك علاقة الشمس بنشاطات الحياة المختلفة، فقد عدها إلهاً للحق والعدل، ومزيباً للغموض، وكاشفاً للحقائق. فإله العدالة هو إله المعرفة نفسه وكان العراقيون يحتفلون في العشرين من كل شهر بعيد سمي، (نبته الحياة) العيد الأكثر شعبية في العراق القديم. الذي كُرِسَ لإله العدالة (شمش) الذي أنجب ولدين هما (كيتو) و(ميشارو)، أي العدالة والحق.

جاءت فكرة الموضوع من خلال وضع مفاهيم محددة للعدالة في العراق القديم وبما ان هذا الموضوع قد درس لاكثر من مرة مثل نظام التقاضي وهي اطروحة دكتوراه تناولت العدالة من الناحية القانونية، فضلا عن ذلك هنالك دراسة تتبع تطور فكرة العدل لجمال مولود ذيبان، وهناك دراسات اخرى اغلبها فرعية. لكن ليس هناك أي من هذه الدراسات بحث مفاهيم العدالة في الخطاب السياسي ومدى ارتباطها بالسياسة والمؤسسة السياسية، لذا ولأهمية العدالة وارتباطها السياسي بالسلطة فضلاً عن الأساس الديني لها، حرصنا على ان يكون هذا البحث مكملًا للدراسات المهمة بهذا الموضوع ولكن من خلال الخطاب السياسي الذي يعد الناقل الأكثر اهمية في حمل الفكر السياسي في العراق القديم، وقد قدمت في رسالة الماجستير الموسومة الخطاب السياسي في العراق القديم افكار ورؤى كثيرة الا انني لم اتناول موضوع العدالة في الخطاب السياسي وارتأيت ان اكمل هذا المشروع من خلال مجموعة بحوث وهذا واحد منها.

إن ذكر العدالة يُعد منقبة للسياسيين العراقيين القدماء والفكر السياسي القديم حتى وان كانت تحتوي على المناورة السياسية ويُعد مثل هذا الخطاب من انضج الخطابات السياسية السائدة في ذلك الوقت.

إن مواظبة الملوك على تلك المفاهيم، التي أصبحت عقائد في خطابهم السياسي، قد جعل منها أركاناً يعتمد عليها بشكل كبير.

واجهت الباحثة مجموعة صعوبات منها ندرة النصوص السياسية الخاصة بالعدالة، فضلاً عن ذلك اننا حولنا بجهد عال ان نركز بشكل كامل على الخطاب السياسي الصرف دون غيره. يبقى ان نقول: لم تكن هذه الدراسة إلا اسهاماً في معرفة الجوانب المشرقة من الفكر السياسي في العراق القديم.

مفهوم العدالة في الخطاب السياسي في العراق

القديم ٣٠٠٠-٥٣٩ ق.م

كانت السلطة السياسية ترى أن من واجبها تحقيق العدالة بقدر ما تمثله العدالة من حق لكل إنسان.^(١) لذا فقد أدرك العراقيون القدماء منذ وقت مبكر أن العدالة حق مشروع لكل إنسان وليس منة من أحد.^(٢) لأن السلطة السياسية في العراق القديم كانت تمثل التجسيد الحقيقي لإرادة الآلهة. لذلك لا يمكن للسلطة السياسية أن توجد بمعزل عن العدالة، لأن العدالة من أهم مضامين إرادة الآلهة،^(٣) فضلاً عن ذلك ان الآلهة كانت تطمح دائماً أن يتمتع الناس بحكومة عادلة تكون فيها العدالة أساساً للمجتمع.^(٤) وبهذا يتبين أن إرادة الآلهة تتجه نحو تحقيق العدالة. تلك الإرادة التي كانت فرضاً على الملوك في العراق القديم.^(٥)

دأب الملوك في العراق القديم على استخدام العدالة ركناً أساسياً في خطابهم السياسي أملاً في دعم ذلك الخطاب، باعتبارها الأساس الذي يعتمد عليه الحكم و موطداً للعلاقة بين الشعب والملك. على اعتبار أن استعمال العدالة في الخطاب السياسي من الأساليب التي تم من خلالها توظيف الفكر الديني سياسياً فأصبح عقيدة سياسية في نهاية الأمر نتيجة للتوظيف المستمر لهذه الفكرة.

إن معالجة موضوع العدالة في هذا البحث اقتصر على المنهج الظاهراتي Phenomenal الذي يدرس الظاهرة ككل من خلال الخطاب السياسي للملوك، وليس من باب ان هذا العدل طبق أم لم يطبق، فنحن نؤكد وجود مثل هذا المفهوم في الخطاب السياسي باعتباره جزءاً مهماً من الخطاب السياسي في العراق القديم. وكثيراً ما ترد الإشارة إلى التزام الملك في تحقيق العدالة بشكل رمزي من خلال جعل نشاط الملك مكرساً لخدمة الإله (شمش) الذي يمثل العدالة.

قسم هذا البحث الى ثلاثة محاور حسب الحقب الزمنية منذ الالف الثالث قبل الميلاد مروراً بالالف الثاني وحتى الالف الاول قبل الميلاد، مبينا الخطاب السياسي لكل دولة وملك اشتهر ووصلت لنا خطابه السياسية من خلال النصوص المسمارية.

استعنت بمجموعة من المصادر في اتمام هذا البحث كان اهمها كتاب تطور فكرة العدل في القوانين العراقية القديم، لجمال مولود نبيان الذي تتبع فكرة العدل وتطورها عبر المراحل التاريخية للعراق القديم. فضلاً عن كتب القانون في العراق القديم لعامر سليمان وكتاب اخر لفوزي رشيد و مقالة بعنوان ضمانات العدالة في العراق القديم المنشور في مجلة دراسات قانونية عام ٢٠٠٥. فضلاً عن رسالتي الخطاب السياسي في العراق القديم التي اصبحت الانطلاقة بالنسبة لي في فهم الخطاب في العراق القديم.

المبحث الأول

الألف الثالث قبل الميلاد

فالملك كلكامش لم يستطع أن يخلد إلا من خلال العدل الذي تبناه قيمةً أساسيةً في الحكم. فذكر من قبل الآلهة بضرورة أن يكون الحاكم عادلاً. كما في النص: ((لقد وهبك سلطاناً على الشعب لا نظير له. وجعل لك النصر في المعارك التي لا ينجو منها ناج لا مهرب من غزواتك وغاراتك ولكن لا تسىء استخدام هذه القوة، عامل خدمك في القصر بالعدل كُن عادلاً أمام وجهه (شمش))^(٦)

ومن خلال مطالبة الآلهة كلكامش بضرورة العدل في الحكم يكون من أوائل الملوك الذين عملوا على إقامة العدل وإن كان آخر أيام حياته. على أن الفكر السياسي العراقي القديم قد وضح أن غرس العدالة، مفهوماً وممارسةً، لا يمكن أن ينبت وينمو إلا من خلال التجربة العملية.^(٧) وهذا يتفق مع أن الحضارة العراقية القديمة تعتمد الواقع أساساً لبناء الفكر السياسي. ومنذ ذلك الحين ارتبطت العدالة ارتباطاً قوياً بالسياسة. فقد أكد الخطاب السياسي في العراق القديم أهمية العدالة في العملية السياسية وجعلها أساساً للاستقرار السياسي والرفاه.^(٨) كما جاء في أحد الخطابات السياسية الموجهة للسلطة السياسية:

((إذا الملك لم يكن عادلاً فإن شعبه سيضطرب وسيصيب أرضه الخراب))^(٩)

لذلك نجد أن الشعب ينادي بتطبيق العدالة في أحلك الظروف، ففي الفترة التي سبقت عهد الملك اوروانمينا كان أتباع الملك لا يتوانون من سلب ممتلكات الشعب. وكان المواطن بدوره لا يستطيع فعل شيء ولكنه يخاطب الإله أوتو طالباً منه العدل.^(١٠) فكانت صيغة هذا الخطاب موحد بين غالبية أفراد الشعب حينما كان يردد:

((آه يا إله أوتو))^(١١)

وهذا يشبه قولنا في الوقت الحاضر (أمري إلى الله الواحد القهار) أو (حسبي الله ونعم الوكيل) ومن خلال معرفتنا أن الإله أوتو عند السومريين هو إله العدالة يتبين أن الفرد السومري عندما يقول ((آه يا إله أوتو)) فإنه يتساءل: ((أية عدالة هذه؟))^(١٢)

وهذا التساؤل من أهم الأدلة على ممارسة العراقيين في عصر فجر السلالات، للعدالة فلولا معرفتهم بها لما تساءلوا عنها. وهذا التساؤل يوضح أمراً آخر هو مدى الانفصال بين السلطة والشعب في هذه الفترة لمعرفة الشعب بأن السلطة السياسية لم تكن إلا من أجل العدالة وتحقيقها للشعب. فابتعد الشعب عن السلطة السياسية بقدر ابتعاد السلطة السياسية عن تحقيق العدالة التي هي الهدف من إنشاء السلطة السياسية.

تضافرت مجموعة عوامل كان من شأنها أن زيادة السخط الشعبي بشكل كبير حتى توج هذا السخط في نهاية الأمر بثورة أطاحت بالحكومة السابقة لاوروانمينا^(١٣). و أهم تلك العوامل:

١. عدم تطبيق العدالة.

٢. وجود الكاهن اوروانمينا والإمكانية السياسية والعسكرية التي يمتلكها.

٣. قدرة هذا الكاهن من إعداد خطاب سياسي مرتكز في غالبه على العدل والحرية، فقد كان خطابه خطاباً سياسياً يفتخر ويعتز به في أنه:

((أعاد العدل والحرية^(١٤) إلى الناس))^(١٥)

على أن للعدالة سيادة على غيرها من المفاهيم المقاربة، كالحرية التي وردت في المصادر السومرية بلفظ (أمار- كي ama-ar-gi) والمساواة، ذلك أنها لا تقف عند حد معين. فقد يطالب الناس بمزيد من الحرية، وفجأة يضطرون إلى التوقف عند حد معين حتى لا تنقلب الحرية

إلى نقيضها، إلا أنهم لا يستطيعون التوقف عن محاولة أن يكونوا عادلين. ولا يستطيع أي مجتمع أن يصل إلى درجة الإشباع في تحقيق العدل، لأنه لا يوجد حد نهائي للعدالة. فالعدالة بهذا المعنى هي الخير العام الذي يستطيع تنظيم العلاقة بين مفهومي الحرية والمساواة، إذ يكفل الموازنة بين الطرفين.^(١٦)

٤. كانت الأجواء السياسية والاجتماعية والاقتصادية مهيأة لمثل هذه الثورة .

((إذا لم يطبق (الملك) العدالة في أرضه فإن ايا Aia ملك الأقدار سيغير قدره، وسوف لن يتوقف عن ملاحقته))^(٢١)

ويجب على الملك أن يكون مراعيًا للعدالة بين أبناء شعبه وضرورة نصرته على الأجانب:

كانت ثورة الملك اوروانمينا في أكثر جوانبها ثورة شعبية ضد الظلم وعدم تحقيق العدالة. و الجدير بالذكر أن هذه الثورة قد أعقت الكثير من المحاولات لاستشعار السلطة بهذا الأمر من خلال رجوع الشعب في الشكوى إلى الإله. وبعد أن يئس الشعب من التغيير الفكري استعمل التغيير الثوري وأطاح بنظام الحكم وجاء بالملك اوروانمينا الذي كان خطابه السياسي فلسفياً يدور حول حقوق الإنسان وحرياته، والتي تعد مصدر الخطاب الفلسفي.^(١٧)

((إذا هو حكم على مواطني سبار ظلماً وبرا ساحة الأجانب فإن شمش حاكم السماء والأرض سيولي عدالة غريبة على بلاده حيث الأمراء والحكام لا يطبقون العدالة))^(٢٢)

ولأهمية العدالة في ممارسة الحكم وإدارة شؤون الدولة والناس،^(٢٣) فإن الملوك سعوا إلى تطبيقها وإصلاح أوضاع المجتمع بالعديد من الوسائل كان أهمها إصدار المراسيم الملكية^(٢٤) والقوانين.

ولم يكن الملك اوروانمينا الملك الوحيد الذي أكد رغبته في تطبيق العدالة، بل أشار العديد من الكتابات الملكية إلى رغبة غالبية الملوك في العراق القديم في تطبيق العدالة وإصلاح أوضاع الناس ومعالجة مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية، فتلك أهم وسيلة لتوطيد الحكم. فقد ذكر لوكال زاكيري (٢٤٠٠-٢٣٧١ ق.م) في كتاباته بأنه وطد العدالة تماماً.^(١٨) أما في العصر الأكدي (٢٣٧١-٢٢٣٠ ق.م) فإن سرجون الأكدي (٢٣٧١-٢٣١٥ ق.م) أكد أنه: ((ملك العدالة الذي ينطق بالحق))^(١٩) ومن خلال ما أحاط بالملك من ارتباطات مع العدالة فقد ساد الاعتقاد في العراق القديم بأن الملك هو ينبوع العدالة، لأنه كان يصدر القوانين والمراسيم الملكية بأمر من الآلهة ويعمل على نشر العدل وتنفيذ الإرادة الآلهية.^(٢٠) فهناك خطابات

إن ارتباط القوانين بالعدل ، بوصف الأخير روح القانون.^(٢٥) لا يخلو من الخطاب السياسي على اعتبار أن غالبية الإصلاحات جاءت عن طريق القانون الذي يعد من عوامل استتباب الأمن والنظام.^(٢٦)

لقد اعتقد العراقيون القدماء أن الملوك والحكام الذين وضعوا تلك القوانين هم ممثلو الآلهة على الأرض^(٢٧) وإن مهمتهم تطبيق العدالة التي هي إرادة الإلهية.^(٢٨) لذلك اتسمت القوانين في العراق القديم بأنها شرعت بتفويض من الآلهة، فكانت التشريعات القانونية ترتبط بالآلهة وبأحكامها. كما في خطاب اوروانمينا حاكم لكش:

((وعندما منح الإله نكرسو وأمسكت بيده من بين الجموع)^(٢٩) تمسك اوروانمينا بالكلمة

التي قالها نكرسو))^(٣٠)

فقد تباهى اوروانمكينا بأنه حرر شعبه من كل أنواع الظلم، وأعاد هم العدل والحرية.(٣١) ومنذ ذلك الحين أصبحت التشريعات والقوانين تمثل الأساس في إرساء العدل. ففي فترة أور الثالثة (٢١١٢-٢٠٠٤ ق.م) ونظراً للفوضى والظروف السيئة التي كانت تسود البلاد خلال السيطرة الكوتية.^(٣٢) جاء خطاب العدل واضحاً في مقدمة قانون الملك اورنمو^(٣٣) مؤسس سلالة أور الثالثة:

((اورنمو، هو ذلك المحارب الشجاع أن يوطد العدالة في بلاد أور وسومر وإن يزيل البغضاء والظلم والعداوة. وبتوفير الحرية في بلاد أكد للتجارة البحرية ضد (سطوة) مراقبي الملاحه ولرعاة المواشي ضد سطوة ناهبي الثيران وناهبي الغنم وناهبي الحمير (يكون قد) وطّد الحرية (الكاملة) في بلاد سومر وأكّد...))^(٣٤)

المبحث الثاني

الألف الثاني قبل الميلاد

واستمرت السلطة السياسية مؤكدة العدالة في خطابها السياسي التي استخدمت وسيلة لها، على أن الهدف هو تحقيق العدالة التي هي إرادة الآلهة. كما في الخطاب الذي ورد ضمن مقدمة قانون نبت عشتار (١٩٣٤-١٩٢٤ ق.م)^(٣٥):

((عندما دعا الإلهان (انو) و (انليل) نبت عشتار ،الراعي الحكيم، المنادى من قبل الإله (نو- نام- نر) لإمارة البلاد وتحقيق العدالة فيها، ولمعاقبة الظالم، ولرد العداوة وكل

عصيان مسلح، ولجلب الرفاهية للسومريين و الاكديين، ... أنا نبت عشتار، الراعي المتواضع لمدينة نفر والمزارع الضليع لمدينة أور، الذي لم يتخل عن مدينة اريدو، الحاكم المناسب لمدينة الوركاء ملك أيسن وملك سومر وأكّد، وفقاً لأوامر (انليل)، آنذاك (عندما)... فُرِضت العبودية ظلاماً على رقاب أولاد وبنات مدينة نفر، وأولاد وبنات مدينة أور، وأولاد وبنات سومر وأكّد، أعطيتهم راجياً حريتهم كهدية))^(٣٦) فضلاً عن ذلك خاتمته:

((استناداً إلى كلمة الإله (أوتو) الصادقة تسببت في أن تتمسك بلاد سومر وأكّد بالعدالة الحقّة واستناداً إلى أمر الإله انليل، انا نبت عشتار ابن الإله انليل Inlil قد قضيت على البغضاء والعنف وعملت على ابراز العدالة والصدق وجلبت الخير للسومريين والأكديين))^(٣٧)

لقد كان ارتباط الإله بالملك واضحاً في هذا الخطاب، ولكن تركيز الخطاب بأكمله يتجه نحو تحقيق العدالة لأنها الأساس الذي يعتمد عليه الحكم. أي أن الخطاب السياسي قد استمر في جعل العدالة من أهم مضامينه التي توطد العلاقة بين الشعب والحكومة، خصوصاً إذا علمنا أن هذا القانون مدون على مسلة أو نصب شاخص يتمكن الناس من الوصول إليه بسهولة.^(٣٨)

ولم يكن إهتمام الملك نبت عشتار بالعدالة تقتصر على قانونه بل أنه أكد في أكثر من مكان اهتمامه الشديد بالعدالة وهناك عدة نصوص تؤكد هذا الاهتمام منها: (نبت - عشتار راعي نفر المتواضع، الذي جلب العدل لأور الذي لا يتوقف عن الاهتمام

الميلاد.^(٤٤)

وبهذا فإن الألف الثاني قبل الميلاد قد شهد ازدهاراً لم يسبق له مثيل في التشريع وإدراج العدل جزءاً أساسياً في الخطاب السياسي. فهذا الخطاب بلغ الصورة الأمثل في انتهاج الأساس السليم للحكم من خلال العدل.

ثم ظهر هذا الخطاب في شريعة حمورابي^(٤٥) Hammurabi (١٧٩٢-١٧٥٠ ق.م) مُعزراً بنظرة شمولية للعدل. فلم يقتصر العدل على الأفراد فقط بل أصبح ينظر إلى العلاقات الدولية من النوع المعروف حالياً بالقانون الدولي على أنها أسلوب للتعامل أمرت به الآلهة.^(٤٦)

إن هذا الفهم للعدالة يمثل الجزء الأعظم في الخطاب السياسي الذي اتسم به العصر البابلي القديم (٢٠٠٤-١٥٩٥ ق.م) وخصوصاً فترة الملك حمورابي (١٧٩٢-١٧٥٠ ق.م) لاحتواء الخطاب شمولية في فهم العدالة وتطبيقها على الكون. والتي تمثلت بالعلاقات الدولية، الأفق الذي عرفه العراقيون قبل غيرهم بإعمام العدل على المستوى الدولي فضلاً عن الاهتمام به داخلياً.

إن اهتمام حمورابي بالعدل لم يبتدئ بإصداره الشريعة وإنما توج بها. فالعدل كان محط اهتمام هذا العاهل منذ توليه الحكم، وليس أدل على هذا من التسمية التي أطلقت على السنة الثانية من حكمه (السنة التي أقام فيها حمورابي العدالة في البلاد).^(٤٧)

أما فيما يخص الخطاب السياسي للملك حمورابي فإنه ضمن للشعب، في مقدمة شريعته، قيامه بالإصلاحات الاجتماعية ومعالجة أوضاع الشعب. حين قال:

((حين انو^(٤٨) العظيم والإله انليل في يومه حمورابي الأمير التقى خاشي الآلهة، أنا لإظهار العدالة في البلاد لمحو (ماهو) شرير وخبيث من أجل أن لا يضطهد القوي من أجل

بأريكو الكاهن، زينة الوركاء، كل ايسن، ملك سومر وأكد، محبوب الآلهة (انانا) عندما أقام العدالة في سومر وأكد))^(٤٩)

ونظراً لإهتمام الملك نبت عشتار بالعدالة التي أخذت من خطابه السياسي الجانب الأكبر فإن الناس كانوا يتوجهون إليه بالدعاء قائلين:

((يا ابن انليل أنت الذي نشرت العدل. أنت المشير بالكلام الحق والحكيم الذي أصدر القرارات والذي حكم بالمساواة أنت اقامت العدل في سومر وأكد))^(٤٠)

جاء بعد الملك نبت عشتار (١٩١٤-١٩٢٤ ق.م) ملوك أكدوا من خلال قوانينهم وكتاباتهم اهتمامهم بالعدالة وترسيخها بين أبناء الشعب العراقي القديم.

فقد ظهر اهتمام الملوك في قانون اشنونا^(٤١) الذي شكل انعطافاً في استعمال اللغة السومرية في الخطاب السياسي. فقد دون هذا القانون باللغة الأكديّة، عدا المقدمة فقد دونت باللغة السومرية، وهذه إشارة صريحة على أن اللغة بفرعها البابلي أصبحت تستعمل في المجالات الرسمية أكثر من استعمال اللغة السومرية.^(٤٢) ولم تكن اللغة هي الانعطاف الوحيد في هذا الخطاب، بل جاء هذا الخطاب بشيء مختلف في كيفية مخاطبة الشعب في تحقيق العدالة. إن الجانب السياسي لقانون اشنونا الخاص بالعدل لا يأتي إلا بعد استقراء كافة مواد القانون، وبعد ذلك يتبين الاهتمام بما هو جوهر العدل وإقامته بين أفراد الشعب عن طريق إحقاق الحق ومعاقبة المعتدي ومنع الظلم والحد من التعسف في استعمال الفرد لحقه.^(٤٣)

ويتبين أن الخطاب في قانون اشنونا قد دأب على انتهاج سياسة اقتصادية تجارية مدروسة، فرضها الواقع السياسي لعصر دويلات المدن الثاني، اعتمدت عليها السياسة العامة لدويلات المدن في مطلع الألف الثاني قبل

جاءت به خاتمة شريعة حمورابي التي صيغت بصورة معبرة ورائعة وبأسلوب قل نظيره.^(٥٣) وهذا الأسلوب النادر في الخطاب السياسي لا يترك لنا المجال إلا ان نورد هذه الخاتمة، إتماماً للخطاب السياسي الذي اتصف به العصر البابلي القديم، حيث عُد الملوك رأس العدالة وسموا أنفسهم (ملوك العدل)^(٥٤) :

((لقد نادتنى الآلهة فأصبحت الراعي المحسن الذي صولجانه العدل... لقد كتبت كلماتي الغالية على مسلتي وثبتها على تمثالي (ملك العدالة) في بابل المدينة التي رفعت رأسها عالياً وفي ايساكيل المعبد الذي أسسه ثابتة كالسما والارض لأقضي بالعدل ولأوطد النظام في البلاد ولكي أمنح العدل المظلوم أنا الملك البارز بين الملوك... عسى أن تسود عدالتي البلاد... أنا حمورابي الملك العادل الذي منحه الإله شمش الحقيقية))^(٥٥)

إن شريعة حمورابي مثلت أهم محاور الخطاب السياسي في العصر البابلي القديم. فهي شرعة سياسية ترتكز أولاً على الوعي بالواجب الملكي الأساسي وهو العدالة. حيث أنها وصية سياسية تكشف منظرًا كاملاً ومفصلاً لممارسة العدالة.^(٥٦)

أما في العصر البابلي الوسيط (١٥٩٥-١١٦٠ ق.م) فقد تراجع الخطاب السياسي المتضمن للعدل تراجعاً خطيراً، ولا نجد القوانين التي وجدت في العهد البابلي القديم (٢٠٠٤-١٥٩٥ ق.م) ولكننا نجد أن العدالة هي محط التساؤل من قبل الشعب. فجاءت أبرز هذه الخطابات الشعبية (العدالة الإلهية) التي صيغت بشكل حوار^(٥٧) سميت الحوارية البابلية حول العدالة الإلهية.^(٥٨) وشكل هذا الخطاب هو باب الدخول لاهتمام ملوك سلالة أيسن الثانية (١١٥٦-١٠٢٦ ق.م) فمنذ عهد الملك نبوخذنصر الأول

أن يشرق العدل كالشمس على سود الرؤوس
وينير البلاد))^(٥٩)

إن اهتمام حمورابي بالعمل ينعكس من خلال وصفه العدل كالشمس، على اعتبار أن (شمس) الإله هو سيد الحقائق يوحي بها لمن يشاء من البشر كما أوحاها إلى حمورابي. وهذا التصور يجعل أولئك القوم أول من رسم مخططاً للديمقراطية والعدالة.^(٥٠)

ونظراً لما قام به حمورابي من إقامة العدل فقد كان كثير الزهو بنفسه وتطرق في خطابه إلى بطولاته وبعض انجازاته، فذكر أعماله في المدن التي خضعت لملكه من الخليج العربي حتى أقصى الحدود الشمالية مصحوبة بتمجيد آلهتها وتعظيمها. وشرع ليساعد في توطيد العدل فقد أنهى خطابه السياسي في المقدمة إذ يقول:

((الإله مردوخ عندما اختاره حكماً على البشر وإرادة البلاد ونشر العدل فإنه وضع القوانين ودستور العدالة بلغة البلاد لتحقيق الخير للشعب))^(٥١)

لقد أشار الملك حمورابي في خطابه السياسي (الشرعية) الى غاية القانون وحددها تحديداً دقيقاً وأكد كثيراً دون ملل على تحقيق العدل ورعايته، وإحقاق الحق وإنقاذ شعبه من الظلم والبؤس وقيادته في الطريق المستقيم الذي يوصل إلى تحقيق الغاية الأسمى التي هي توطيد العدل في البلاد والقضاء على الخبيث والشرير ونصرة الضعيف بوجه القوي و إعمار الخير على الناس. معطياً بذلك صورة غاية في الروعة والحكمة والموضوعية في سرد مبررات تشريعية وفلسفية قل نظيرها في تحديد مفهوم متطور للعدل متلائم مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي السائد، الذي سبق ظهور فلسفة العدل لدى اليونان بأكثر من ألف ومأتي عام.^(٥٢)

بقي ان نذكر ان من روائع الخطاب السياسي ما

فالمراسيم الملكية كما أسلفنا هي الشق الثاني للقانون وهي إحدى الوسائل التي يتم اللجوء إليها لتحقيق العدل.^(٦٤) فالفرق بين المراسيم الملكية والقانون هي الاستقرار والثبات والدوام والعمومية والشمولية والولاية. حيث يُعد القانون ثابتاً مستقراً ودائماً غير مقتصر على وقت معين لحين إلغائه أو تعديله. أما المراسيم الملكية فهي تعد قانوناً محدوداً خاصاً لا يتصف بصفات القانون آنف الذكر.^(٦٥) لذا فإن الاهتمام بالعدل واعتباره من أهم مضمين الخطاب السياسي الآشوري جاء عن طريق المراسيم الملكية أي إن الخطاب السياسي الآشوري قد تضمن العدل ولكن عن طريق الكتابات والمراسيم الملكية وليس عن طريق القانون الذي مثل الطريق الأمثل لحمل الخطاب السياسي الخاص بالعدل.

كان من واجبات الملك بوصفه المفوض والمختار من قبل الآلهة أن يحكم البلاد ويحميها وينشر العدل. وقد ورد في كتابات الملك آشور ناصر بال الثاني (٨٨٣-٨٥٩ ق.م) أنه:

((الذي نشر العدل والقوة في جميع الأرض))^(٦٦)

وكذلك ادعى الملك سرجون الآشوري (٧٢١-٧٠٥ ق.م) أنه حامي العدالة كما في النص:

((أنا، سرجون حامي العدالة، الذي لم يتجاوز ضد آشور وشمش المتواضع والمبجل دائماً لنبو ومردوخ))^(٦٧)

وهناك خطابات أخرى ذكر فيها أنه يراقب القانون^(٦٨) بعناية. كما في النص:

((أنا، سرجون، ملك الأقاليم الأربعة (في العالم) حاكم (راعي) آشور، حامي سمني Samni لـ بعل - مردوخ الذي بعناية مراقب قانون شمش))^(٦٩)

(١١٢٥-١١٠٤ ق.م) أكد لنا الخطاب السياسي الذي تبناه هذا الملك احتواءه الكثير من مضامين العدل، الذي بقي مرتبطاً بالسماء والآلهة منذ عصر فجر السلالات حتى عهد الملك نبوخذنصر الأول. كما ذكر في كتاباته بأنه:

((الراعي المخلص الذي يجهز كل الأماكن المقدسة الملك العادل ملك بابل))^(٥٩)

أما في عهد الملك مردوخ - شابك - زيري marduk - shapik- zeri (١٠٨١-١٠٦٩ ق.م) فإن الخطاب السياسي قد عاد إلى أسلوب قديم وبشكل يؤكد العدل بوصفه جوهرًا مغلفاً بالأعمال والإصلاحات التي تعمل على إيجاد ونشر العدل. فهناك مسلة تعود لهذا الملك تعطي معلومات وافية عن أعمال هذا الملك، تهدف إلى تأمين الاقتصاد الذي كان مُرتكزاً لخطابه السياسي الذي جاء فيه:

((الملك مردوخ - شابك - زيري) الذي أعفى الشعب من الضرائب الذي لا مثل له بين الملوك، الذي اهتم بقنوات الري الذي ثبت أسس الحكم في البلاد وأعاد الأراضي لأصحابها ونظم الأراضي الواسعة الذي دون إصلاحاته على هذه المسلة))^(٦٠)

فكان من واجب الملك بوصفه راعياً أن يقود شعبه ويقدم له فوائد القانون العادل عملياً^(٦١) لأن العصر البابلي الوسيط وصولاً إلى العصر الآشوري الحديث (٩١١-٦١٢ ق.م) كان اهتمامهم بالتشريع القانوني أقل من أسلافهم السومريين والبابليين.^(٦٢)

المبحث الثالث

الألف الأول قبل الميلاد

لذلك كان العدل في الخطاب السياسي الآشوري موجوداً ضمن القضايا التي كانت محل اهتمام الآشوريين مثل تدوين الانجازات العسكرية والنشاطات العمرانية^(٦٣) والمراسيم الملكية.

وفرض عليهم السخرة بواسطة وزراء
المنادي، فإن مردوخ حكيم الإله الأمير المثير
سيدفع بلاده لأعدائه، وستجبر قطعات جيشه
أن تشتغل سخره لأعدائه، لأن انو وانليل وايا
الآلهة العظيمة الساكنة في السماء والأرض
قد أيدت مجتمعة حرب هؤلاء البشر من ظلم
كهذا^(٧٤)

إن أسلوب تطبيق العدالة بالنسبة للمواطنين يختلف
تفصيلاته كثيراً^(٧٥) ولكن من خلال هذه الخطابات يحاول
الشعب إيجاد الخطوط العامة لتحقيق العدالة بين أفراد
الشعب وينبذ الفوارق الطبقيّة. فمن خلال الخطاب الآتي
نتعرف على أحد صور تطبيق العدالة:

(إذا أعطى (الملك) علف سكان سبار ونيبور
وبابل لحياده الخاصة فإن الجياد التي تأكل
ذلك العلف ستقاد تحت نير الأعداء وسيحشر
أولئك الناس إلى جانب ملك شعبي عندما يثور
جيش شعبي لتسخيره إن ايا العظيم الذي يقود
جيشه سيحطم خطوطه الأمامية ويكون إلى
جانب الأعداء)^(٧٦)

والمفاهيم العراقية الخاصة بالعدالة قبل العصر
البابلي الحديث (٦٢٦-٥٣٩ ق.م) لم تكن مختلفة في هذا
العصر. وقد أكد ذلك أغلب ملوك هذا العصر ومنهم
نيوخذنصر الثاني (٦٠٤-٥٦٢ ق.م) الذي ادعى في
كتاباته بأنه عرف القرارات العادلة^(٧٧) وجاء الملك
نيونائيد (٥٥٥-٥٣٩ ق.م) مؤكدا وحدة الخطاب السياسي
الذي جعل العدل من أهم مضامينه فقد قال في أحد خطابه:

((إن الإله الذي وضع في يدي صولجانه الحق
وشعار القانون سيطيّل فترة حكمي للتغلب
على الأعداء))^(٧٨)

و أكد ان جوهر العدل من أهم الوسائل التي تساعد

وإذا تقدمنا قليلاً، نجد أن ابن سرجون، وهو الملك
سنحاريب (٧٠٥-٦٨٠ ق.م)، ذكر العدل في خطابه
السياسي وجعل من نفسه محباً للعدل، مثل الملوك
الآشوريين. فجاء في أحد خطابه المعروفة ضمن مقدمة
حولياته:

((سنحاريب الملك العظيم، الملك القوي، ملك
العالم ملك الاتجاهات الأربعة (الأرض)،
الحاكم العاقل (الكاهن) المفضل للآلهة العظام،
حامي الحق، محب العدالة))^(٧٩)

وأهم ما يقال عن العدل في الخطاب السياسي هو ما
جاء من خطابات وجهها الشعب للملوك الآشوريين التي
يمكن من خلالها ادراك الأهمية الكبرى التي أولاها شعب
الرافدين للعدل في حياتهم. واعتبرت هذه الخطابات
تحذر الملوك الآشوريين من الغضب الإلهي إذا اضطهدوا
الرعية^(٨٠).

وجاءت هذه الخطابات ابتداءً من الحاشية
والمستشارين وانتهاءً بعامّة الشعب لأن السياسيين في
العراق القديم يدركون أهمية الحاشية والنبلاء وإذا قام
العدل معهم فهم أولى أن يطيعوا وأمره ويطبقوا قوانينه
التي هي أصل العدل.

((إذا لم يكثرث (الملك) بنبلائه فإن حياته
ستكون قصيرة))^(٨١)

وفي خطاب آخر: ((شعبه سيتمرد عليه))^(٨٢)

وفي الوقت الذي أوجبت متطلبات العدالة أن يراعي
الملك حقوق حاشيته وعظماء بلاده، ويعطيهم من الاحترام
والتقدير الكثير، لأن ذلك يعود عليه بالنفع في استقرار
البلاد، فإن من اللازم أن يحافظ بنفس القدر على حقوق
غالبية الشعب من الفقراء والكادحين. كما في النص:
((إذا (الملك) حشد سكان سبار وبابل،
ونيبور، وفرض الأشغال الشاقة على الناس

به بحيث أصبح عقيدة سياسية، وقد تطورت تلك العقيدة عبر الزمن حتى وصلت في عهد أفلاطون فشكلت أول مبدأ في فلسفته السياسية.^(٨٥)

الاستنتاجات

امتلك العراقيون القدماء فكراً سياسياً منذ الألف الثالث قبل الميلاد، وقد مثلت العدالة ركناً مهماً وجزءاً أساسياً في النشاطات السياسية فضلاً عن الاجتماعية والاقتصادية التي تعكس ذلك الفكر. فقد كشفت الكتابات المسمارية السبق السياسي المتميز في مجال ادراكهم ضرورة إيجاد أفكار في الخطاب السياسي لتصبح بمرور الوقت عقائد سياسية لا يمكن لأي ملك تجاوزها.

ان حرص السلطة السياسية على العدالة في الخطاب السياسي جاء من ايمانهم بأنها تمثل جزءاً من متطلبات وجودهم الفعلي والتي تعبر عن إرادة الآلهة التي يمثلها الملك، فكان توليهم السلطة واستمرارهم فيها يقترن بهدف تحقيق تلك الإرادة. وبما ان العراقيين القدماء اعتمدوا الواقع أساساً لبناء الفكر السياسي استطاع الملوك توظيف الأفكار الدينية لصالح السياسة، فقد اعتمدوا أفكاراً سياسية ذكية قادرة على استيعاب الشعب، الذي كان على دراية واسعة بأمور السياسة دفعت الملوك إلى استعمال مثل هذه الأفكار التي عبرت بشكل متلاحق عن نضج الفكر السياسي في العراق القديم.

إن ما وراء القبول العام لقدسية الموقع الذي تتبوأه العدالة في المساعي البشرية، خصوصاً السياسية، تكمن تناقضات ومشكلات ونزاعات حول طبيعة العدالة وجورها وأشكالها.

ان استعمال العدالة في الخطاب السياسي من قبل الملوك كان له عدة أسباب أهمها:

١. معرفة سكان العراق القديم بمفهوم العدالة منذ وقت مبكر. فقد شهدت الأحداث السياسية على ذلك منذ

على استتباب الأمن والاستقرار وإطالة فترة الحكم. لذلك أكد هذا الملك حقيقة بدأها أجداده العراقيون القدماء منذ عصر فجر السلالات، ان الملك كان يتسلم أوامره في تحقيق العدالة من الآلهة، (فصولجان العدالة) لا يمتلكه إنسان، وإنما تمتلكه الآلهة التي تمنحه لرجلها المختار الذي يرى بدوره أن استمرار ملوكيته مرهون بتحقيق العدالة، وهذا دليل على الترابط المتين بين الوجود الفعلي للسلطة السياسية وتحقيق العدالة.^(٧٩)

وخلاصة القول أن الإيمان بالإله مصدرراً للعدالة يعد ركناً من أركان العقيدة السياسية وأساساً من الأسس التي تحققت بمقتضاها العدالة. فالعدالة كانت المبرر لوصول الملك لسدة الحكم، وكانت علامة تنصيبه أن يتسلم رموزها، وهي سبيله لنيل رضا السماء ولتنفيذ إرادتها.^(٨٠) وقد جاهد العراقيون القدماء في الكشف عن العدالة وتحقيقها بطرق عدة منها إعادة صياغة القوانين بشكل يرضي الشعب، وتعديل القانون الإلهي أو المرسوم الملكي، واصلين من خلال ذلك القانون إلى حقيقة أن جوهر القانون هو العدالة.^(٨١)

إن العدل إحدى الفضائل الإلهية المودعة لدى البشر و عُد واجباً إلهياً يجب تحقيقه^(٨٢) في إعطاء كل ذي حق حقه أو ما هو واجب عليه، وبهذا الفهم قد مزج بين القضايا المتعلقة بالدنيا من جعلها إحدى فضائل النفس^(٨٣) وبين القضايا المتعلقة بالحياة الأخرى المرتبطة بالآلهة وجعلها مرضية.

فالعدل في الخطاب السياسي عرف باسمه هذا وبمفهوم وسمات ديمقراطية، أخضع الآلهة والبشر للنواميس الأزلية الحكيمة، ومهدت الخلافة للإنسان على الأرض ليحكم بالعدل الذي رفعه إلى مرتبة المعاني الملكية في ثوب إلهي يشف عنه، من حيث هو مبدأ جوهرى يقوم عليه نظام الحكم^(٨٤) الأمر الذي أدى إلى اتحاد مبدأ العدالة

الحاكمة. بأعتبار ان الفكر الذي اشتملت عليه العدالة ذو اساس ديني ولا يمكن اضعاف الشرعية السياسية الا من خلال الدين ومباركة الالهة.

١١. تنفيذ ارادة الالهة التي ارادت دوماً حصول الشعب العراقي القديم على العدالة.

١٢. الترابط المتين بين الوجود الفعلي للسلطة السياسية وتحقيق العدالة.

الهوامش

- (1) . عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، ج ٢، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨١، ص ٥٣٤.
- (2) . فرانكفورت، هنري، واخرون، ما قبل الفلسفة، ترجمة جبرا إبراهيم جبرا، بغداد ١٩٦٠، ص ٢٤٦. كذلك ينظر: ذبيان، جمال مولود، تطور فكرة العدل في القوانين العراقية القديمة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٤٩. وظلت العدالة امراً مرهوناً بخدمة الإنسان للآلهة وإرضائه لها فقط. فإذا ما حصل على العدالة فذلك لأن الآلهة منّت عليه بذلك، لا لأنه يستحقها. أما فكرة ((ان العدالة شيء من حق كل إنسان)) فلم تأخذ بالتبلور الا في بداية الألف الثاني قبل الميلاد، في عهد حمورابي ١٧٩٢-١٧٥٠ ق. م . ينظر : فرانكفورت، هنري، واخرون، ما قبل الفلسفة، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.
- (3) . الطعان، عبد الرضا، الفكر السياسي، ص ٥٣٦.
- (4) . العبودي، عباس، ضمانات العدالة في حضارة وادي الرافدين، مجلة دراسات قانونية، بيت الحكمة، العدد الثاني نيسان ٢٠٠٠، ص ٢٠.
- (5) . الطعان، عبد الرضا، الفكر السياسي، ص ٥٣٦.
- (6) . حسن، محمد خليفة، الأسطورة والتاريخ في التراث الشرقي القديم، بغداد ١٩٨٨، ص ١٦١-١٦٢.

- عصر فجر السلالات.
٢. الأساس الديني للعدالة، خصوصاً إذا علمنا ما للدين من تأثير في الشعوب قديماً وحديثاً. فكانت العدالة واجباً مقدساً من قبل الملوك والحكام.
 ٣. قدرة السياسيين العراقيين القدماء على توظيف الفكر الديني سياسياً بما يخدم سير عمل الدولة، أي انه كان ذو غرض سياسي غالباً، كان ضمن الدائرة المعرفية الدينية التي درج عليها الشعب العراقي القديم.
 ٤. تباهي الملوك والحكام بان القانون والسلام قد ساد في ربوعهم. وان إشاعة العدل بين الناس هو أعظم المهمات التي يؤيدها الملوك، ووظفوا هذا الجانب ايما توظيف.
 ٥. مفهوم العدالة يحقق المساواة وتطبيق القانون بين الناس.
 ٦. العدالة تلامس الفقراء بشكل كبير وتمنيهم بالحصول على حياة افضل، وبما أنهم الغالبية فقد ساد هذا المفهوم.
 ٧. وجود اله خاص بالعدالة، تمثل بالاله شمش الذي ينشر ضوه بالتساوي على الارض دون تمييز، لذا فهو صاحب الحقائق الواضحة في الفكر الرافديني مما يعني عجز الناس عن انكار مثل هذه المفاهيم التي اصبح الاله راعياً لها.
 ٨. نزولاً لمتطلبات الفكر السياسي في ذلك الوقت. فقد تطلب ايجاد عقائد سياسية ذات اصل ديني يتماشى مع العقائد التي يؤمن بها الشعب العراقي القديم.
 ٩. الحنكة السياسية للملوك العراقيين القدماء. لان استعمال مثل هذه الافكار في الخطاب السياسي هو دليل على قوة وتنوع الفكر السياسي للملوك في العراق القديم.
 ١٠. اضعاف الشرعية السياسية والدينية على السلطة

- (7). جواد، حسن فاضل، الأخلاق في الفكر العراقي القديم، بيت الحكمة، بغداد ١٩٩٩، ص ٣٧٥.
- (8). إن المجتمع والقانون والسلطة ثلاثة معطيات إنسانية متلازمة الوجود ومتقابلة التأثير ينظر: الشاوي، منذر، مذاهب القانون، مجلة العدالة، دار الحرية للطباعة، بغداد بدون تاريخ، ص ٩.
- (9). Lambert, W.G, "Babylonian wisdom literature, oxford, 1960, p. 113.
- (10). رشيد، فوزي، اوركاجينا، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٩٧، ص ٤٠.
- (11). اوتو Otu اسم سومري لإله العدالة الذي سمي من قبل الجزريين باسم الإله شمش، الذي كانت مركز عبادته مدينة لارسا (السنكرة الحالية) الواقعة على نحو ٢٠ كم إلى الجنوب الشرقي من موقع الوركاء. ينظر: بوتيرو، جان، بلاد الرافدين، الكتابة - العقل - الآلهة، ترجمة البيير أبونا، بغداد ١٩٩٠، ص ٣٦٣.
- (12). رشيد، فوزي، اوركاجينا، ص ٤١.
- (13). باقر، طه، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج ١، بغداد ١٩٧٣، ص ٣١٩.
- (14). يرتبط مفهوم العدالة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الحرية. للمزيد ينظر: الدليمي، حامد حمزة، دراسات في الحرية والديمقراطية، ط ٢، دار طيف للطباعة والنشر، واسط ٢٠٠٦، ص ٥٥.
- وتكمن أهمية هذا الخطاب في انه طالب صراحةً بحقوق الانسان، ويؤكد على الحرية ويرفض كل ما يتناقض معه. ينظر: جواد، حسن فاضل، الاخلاق...، ص ٤١٨.
- (15). كريم، صموئيل نوح، من ألواح سومر، ترجمة طه باقر، مؤسسة فرانكلين، القاهرة ١٩٧٥، ص ١٩٢.
- (16). ظاهر، احمد جمال، دراسات في الفلسفة السياسية، دار مكتبة الكندي للنشر، عمان ١٩٨٨، ص ١٨٦.
- (17). الجبوري، نائلة، قراءة نقدية لإشكالية حقوق الإنسان في الخطاب الإسلامي المعاصر، مجلة الحكمة العدد (١٣) السنة الثالثة ٢٠٠٠ ص ٩٠ كذلك: عبد الله، ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧، ص ٢٦١.
- (18). الزبياري، محمد صالح، النظام الملكي في العراق القديم، دراسة مقارنة مع النظام الملكي المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل ١٩٨٩، ص ١٦٤.
- (19). المصدر نفسه، ص ١٦٤.
- (20). سليمان، عامر، القانون في العراق القديم، ط ٢، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧ ص ١٤٩.
- (21). Lambert, W.G. "Babylonian, p. 113.
- (22). قاشا، سهيل، الحكمة في بلاد وادي الرافدين، مطبعة شفيق، بغداد ١٩٨٣، ص ٨١.
- (23). حنون، نائل، شريعة حمورابي، ج ١، منشورات بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٣، ص ١١.
- (24). المراسيم الملكية من المصادر المهمة عن القانون في العراق القديم. فقد كان الملوك يصدرن مراسيم ملكية في السنة الأولى أو الثانية من حكمهم أو في فترات أخرى من سني حكمهم. وكانت هذه المراسيم تختص باتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية لمعالجة الأزمات الاقتصادية الآتية وكسب ود الطبقة العامة من الناس. ونظراً لأهمية هذه المراسيم، فإن الملوك أرخوا السنين بصورها كما تفاخروا بقيامهم بإصدار هذه المراسيم رغبة منهم في نشر العدل بين الناس. ينظر: سليمان، عامر، القانون في العراق القديم، ص ٩٣-٩٤.
- (25). ذيبان، جمال مولود، تطور فكر العدل، ص ٢١.
- (26). الزبياري، محمد صالح، النظام الملكي، ص ١٦٥.

- (27) . تجدر الإشارة إلى أن علاقة الملك بالإله في العراق القديم تقوم على تفويض بتطبيق القوانين وتشريعها متممة بروح العدل، ولم يعرف العراق القديم الملك المشرع الإله الذي عُرف في حضارة مصر الفرعونية. إذ كان الفرعون إليها مطلق الحكم. وكان يعد مصدراً للعدالة. و كان القانون يصدر معبراً عن إرادته ومشينته، بشرعة متى أراد... بالشكل الذي يراه. و رغم قدم الحضارة المصرية فليس هناك قانون ثابت يحكم الشعب ولم تظهر القوانين المدونة إلا بعد منتصف القرن الخامس قبل الميلاد. ينظر: - رشيد، فوزي، الشرائع العراقية القديمة، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٩، ص ١٤-١٥: كذلك: ذيبان، جمال مولود، تطور فكرة العدل، ص ٥٢.
- (28) . أوصالحي، واثق إسماعيل، القانون في الحضرة، مجلة المؤرخ العربي، السنة الثالثة، العدد (٣٤) بغداد ١٩٨٨، ص ٢٦٠.
- (29) . هذه الصيغة جعلت بعض المؤرخين يذهبون إلى أن مجيء اوروانمكينا إلى الحكم كان عن طريق تنحية لوكالبندا من قبل الأجهزة القانونية في الدولة. ينظر: ديكيانوف، ظهور الدولة الاستبدادية، في كتاب العراق القديم، ومجموعة من العلماء السوفيت، ترجمة ط ٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٧٨، ص ٢٨١.
- (30) . أوصالحي، واثق إسماعيل، القانون في الحضرة، ص ٢٦٠.
- (31) . جواد، حسن فاضل، الأخلاق...، ص ٤٠١.
- (32) . رشيد، فوزي، القوانين في العراق القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨، ص ٣٥.
- (33) . في عام ١٩٥٢ م استطاع عالم المسماريات صموئيل نوح كريم من التعرف على لوح مسماري في متحف الشرق القديم في اسطنبول يحتوي على أجزاء
- من الشريعة الذي أصدرها الملك السومري (اورنمو) عثر على هذا اللوح في (نفر). ينظر: رشيد، فوزي، الشرائع العراقية القديمة، ص ٢٥.
- (34) . رشيد، فوزي، القوانين في العراق القديم، ص ٣٨.
- (35) . خامس الملوك (١٩٣٤-١٩٢٤ ق م) لسلالة أيسن الأولى (٢٠١٧-١٧٩٤ ق.م) وهو آخر ملك من عائلة اشبي ايرا (٢٠١٧-١٩٨٥ ق.م) أهم أعماله هو تشريعه لقانون يعد من أنضج القوانين العراقية القديمة المكتشفة لحد الآن خصوصاً أن هذا القانون قد دون باللغة السومرية والخط المسماري رغم أن لبت عشار ليس سومرياً. ينظر: كريم، صموئيل نوح، من ألواح سومر، ص ١١٥: كذلك: - سليمان، عامر، القانون في العراق القديم، ص ١٩٩.
- (36) رشيد، فوزي، الشرائع العراقية القديمة، ص ٥٨.
- (37) رشيد، فوزي، القوانين في العراق القديم، ص ٦٢-٦٣.
- (38) الهاشمي، رضا جواد، القانون والأحوال الشخصية، ص ٧٢.
- (39) الحسيني، عباس، التاريخ السياسي لمدينة ايسن تحت حكم السلالتين الأولى و الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، القادسية ٢٠٠٠، ص ٤٧.
- (40) شمّار، جورج بوبيه، المسؤولية الجزائية في الآداب الآشورية والبابلية، ترجمة سليم صويص، بغداد ١٩٨١، ص ٢٧٢.
- (41) . يعتقد أن مشرع هذا القانون هو الملك بلالاما في حدود (١٩٠٠-١٨٥٠ ق.م) ولكن هذا الاعتقاد لا يجد من يثبتته ينظر: باقر، طه، مقدمة...، ص ٤١٥.
- (42) . رشيد، فوزي، الشرائع العراقية القديمة، ص ٨٣.
- (43) . ذيبان، جمال مولود، تطور فكرة العدل، ص ١١٢.
- (44) . المصدر نفسه، ص ٩٨-٩٩.

- (45). دونت شريعة حمورابي على مسلة من الديواريت اكتشفت في العاصمة العيلامية سوسة (قلعة الشوش حالياً) وقد عثر معها على عدة قطع يبدو أنها كانت أجزاء من نسخة ثانية أو أكثر من المسلة. وإن وجود الكسر المختلفة يثبت أنه كانت هناك أكثر من مسلة تحمل نص الشريعة وإن تلك المسلات نصبت في المدن البابلية الرئيسية وإن عملية النهب التي نفذت من قبل الملك العيلامي شتروك ناخونتي ربما تهدف إلى سحب رموز القانون والنظام من بلاد الرافدين لتركها فريسة للفوضى وفقدان العدالة. ينظر:-
- حنون، نائل، شريعة حمورابي، ج ١، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٣، ص ١٣-١٤.
- (46). ساكز، هاري، عظمة بابل، ترجمة عامر سليمان، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٩٧٩ ص ١٦٢.
- (47). حنون، نائل، شريعة حمورابي، ص ١٣.
- (48). الإله انو رئيس مجمع الآلهة، وهو الأمير من بين الآلهة لم يكن مسبقاً بعلامة دنكر. ينظر: حنون، نائل، شريعة حمورابي، ص ١٠٩.
- (49). المصدر نفسه، ص ١٠٩-١١٥ كذلك ينظر: سليمان عامر، القانون في العراق القديم، ص ٢٢٢.
- (50). الناهي، صلاح الدين، العدالة في تراث بلاد وادي الرافدين، ص ٣٦.
- (51). ذيبان، جمال مولود، تطور فكرة العدل، ص ١٢٣.
- (52). المصدر نفسه، ص ١٢٣.
- (53). وهناك رأي لا يتفق مع الرأي السابق في أن الخاتمة لم تكتب بنفس الأسلوب الأدبي الكلاسيكي الذي كتبت به المقدمة. بل أن أسلوبها شبيه بأسلوب المواد القانونية مما يشير إلى أنها كتبت مع القوانين لأول مرة بينما يشير أسلوب المقدمة الكلاسيكي إلى أنها أضيفت إلى القوانين فيما بعد، ينظر: سليمان، عامر، القانون في العراق القديم، ص ٢٢٣.
- (54). بوستغيت، نيكولاس، حضارة العراق وآثارها، ترجمة سمير عبد الرحيم، بغداد ١٩٩١، ص ٢٤.
- (55). ذيبان، جمال مولود، تطور فكرة العدل، ص ١٤٩-١٥٠.
- (56). بوتيرو، جان، بلاد الرافدين...، ص ٢٣٩.
- (57). جواد، حسن فاضل، حكمة الكلدانيين، القسم الأول، المطبعة العربية، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٠، ص ٣٦.
- (58). للإطلاع على هذه الحوارية ينظر: ديوان الأساطير (سومر وأكاد وآشور)، ترجمة قاسم الشواف، ج ٢، ص ٤٥٠-٤٦٢.
- (59). الحسيني، عباس، التاريخ السياسي لمدينة أيسن، ص ٧٠.
- (60). رشيد، فوزي، ألقاب الملك مردوخ شابك زيري، سومر، مجلد ٣٦، (١٩٨٠) ص ١٢٥.
- (61). ساكز، هاري، عظمة بابل، ص ٤٢٦.
- (62). سليمان، عامر، القانون في العراق القديم، ص ٢٧٠. ويمكن أن تفسر هذه الظاهرة بأنها نتيجة حتمية للسياسة الآشورية التي تميزت بالفتوحات العسكرية والاهتمام بإعداد الجيوش الجرارة وتجهيزها من جهة وبالانشاط العمراني الذي اتصف به الملوك الآشوريون. ينظر: سليمان، عامر، القانون في العراق، ص ٢٧٠.
- (63). المصدر نفسه، ص ٢٧٥.
- (64). الزيباري، محمد صالح، النظام الملكي، ص ١٦٥.
- (65). ذيبان، جمال مولود، تطور فكرة العدل، ص ٢٠٤-٢٠٥.
- (66). Luckenbill.D.D, "ARAB", vol .I, New York, 1968, p. 139.

- (82) . العبودي، عباس، ضمانات العدالة...، ص ٢٢.
- (83) . ارسطو، الخطابة، ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٠، ص ٥٠.
- (84) . الناهي، صلاح الدين، العدالة في تراث الرافدين، ص ٣٧.
- (85) . فليب رينو، ستيفان ريبالس، قاموس الفلسفة، جريدة العدالة، العدد ٩٤٤، آذار ٢٠٠٧ ص ١.

قائمة المصادر

١. أرسطو، الخطابة، ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٠.
٢. باقر، طه، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج ١، ط ١، بغداد ١٩٧٣.
٣. بوتيرو، جان، بلاد الرافدين، الكتابة - العقل - الآلهة، ط ١، ترجمة البير أبونا، بغداد ١٩٩٠.
٤. بوستغيت، نيكولاس، حضارة العراق وآثارها، ترجمة سمير عبد الرحيم، بغداد ١٩٩١.
٥. الجبوري، نذلة، قراءة نقدية لإشكالية حقوق الإنسان في الخطاب الإسلامي المعاصر، مجلة الحكمة العدد (١٣) السنة الثالثة ٢٠٠٠.
٦. جواد، حسن فاضل، حكمة الكلدانيين، القسم الأول، المطبعة العربية، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٠.
٧. حسن، محمد خليفة، الاسطورة والتاريخ في التراث الشرقي في القديم، ط ١، بغداد ١٩٨٨.
٨. الحسيني، عباس، التاريخ السياسي لمدينة ايسن تحت حكم السلالتين الأولى والثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، القادسية ٢٠٠٠.
٩. حنون، نائل، شريعة حمورابي، ج ١، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٣.
١٠. الدليمي، حامد حمزة، دراسات في الحرية والديمقراطية، ط ٢، دار طيف للطباعة والنشر، واسط

(67) .Ibid, vol. II, p. 83.

(68) . يعتقد أن كثرة الأقاليم والشعوب في وادي النيل غرباً إلى عيلام شرقاً جعل من الصعب إيجاد قانون ثابت. لأن الآشوريين اتبعوا سياسة مركزية ثابتة في إدارة الأقاليم المفتوحة والخاضعة لنفوذهم السياسي والعسكري ومن الصعب جمع تلك الأقوام والأقاليم بقانون واحد.

(69) .Luckenbill.D.D,"ARAB", vol. II p. 81.

(70) .Ibid, p.115.

(71) .Lambert, W.G." Babylonian wisdom", p. 139.

(72) .Ibid, p. 113.

(73) .Ibid, p. 113.

(74) . قاشا، سهيل، الحكمة في بلاد وادي الرافدين، ص ٨٢.

(75) . فالعدل أنواع بعضه ضار كمحاولة البعض أن يجعل الناس كافة فقراء تحت راية العدل. وأحياناً يصبح العدل ظلماً عندما نحاول بدعوى المساواة أن نجعل الفقراء أكثر فقراً مما هم عليه. ينظر: راسل، برتراند، السلطة والفرد، ترجمة نوري جعفر، مطبعة المعارف، بغداد بدون تاريخ، ص ٧٩.

(76) . قاشا، سهيل، الحكمة...، ص ٨٢.

(77) . الزبياري، محمد صالح، النظام الملكي، ص ١٦٥.

(78) . غزاة، هديب حياوي، الدولة البابلية الحديثة والدور التاريخي للملك نبونائيد في قيادتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٨٩، ص ١٦٤.

(79) . جواد، فاضل حسن، الاخلاق...، ص ٤٠١.

(80) . حنون، نائل، شريعة حمورابي، ص ١١.

(81) . مسكوني، صبيح، تاريخ القانون العراقي القديم، بغداد ١٩٧١، ص ٦٤.

- ٢٠٠٦ .
- ١١ . ديكيانوف، ظهور الدولة الاستبدادية، في كتاب العراق القديم، ومجموعة من العلماء السوفيت، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٧٨ .
- ١٢ . ذبيان، جمال مولود، تطور فكرة العدل في القوانين العراقية القديمة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١ .
- ١٣ . راسل، برتراند، السلطة والفرد، ترجمة نوري جعفر، مطبعة المعارف، بغداد بدون تاريخ .
- ١٤ . رشيد، فوزي، الشرائع العراقية القديمة، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٩ .
- ١٥ . _____ ، ألقاب الملك مردوخ شابك زيري، سومر، مجلد ٣٦، (١٩٨٠) .
- ١٦ . _____ ، القوانين في العراق القديم، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨ .
- ١٧ . _____ ، اوركاجينا، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٩٧ .
- ١٨ . الزبياري، محمد صالح، النظام الملكي في العراق القديم، دراسة مقارنة مع النظام الملكي المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل ١٩٨٩ .
- ١٩ . ساكز، هاري، عظمة بابل، ترجمة عامر سليمان، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٩٧٩ .
- ٢٠ . سليمان، عامر، القانون في العراق القديم، ط٢، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧ .
- ٢١ . شمّار، جورج بوبيه، المسؤولية الجزائية في الآداب الآشورية والبابلية، ترجمة سليم صويص، بغداد ١٩٨١ .
- ٢٢ . الشاوي، منذر، مذاهب القانون، منشورات مجلة العدالة، دار الحرية للطباعة، بغداد بدون تاريخ .
- ٢٣ . أالصاحي، واثق إسماعيل، القانون في الحضرة، مجلة المؤرخ العربي، السنة الثالثة، العدد (٣٤) بغداد ١٩٨٨ .
- ٢٤ . الطعان، عبد الرضا، الفكر السياسي في العراق القديم، ج٢، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨١ .
- ٢٥ . ظاهر، احمد جمال، دراسات في الفلسفة السياسية، دار مكتبة الكندي للنشر، عمّان ١٩٨٨ .
- ٢٦ . عبد الله، ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطية في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧ .
- ٢٧ . العبودي، عباس، ضمانات العدالة في حضارة وادي الرافدين، مجلة دراسات قانونية، بيت الحكمة، العدد الثاني نيسان ٢٠٠٠ .
- ٢٨ . غزالة، هديب حياوي، عصر الدولة البابلية الحديثة والدور التاريخي للملك نبونائيد في قيادتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٨٩ .
- ٢٩ . فرانكفورت، هنري، وآخرون، ما قبل الفلسفة، ترجمة جبرا إبراهيم جبرا، بغداد ١٩٦٠ .
- ٣٠ . فليب رينو، ستيفان ريبالس، قاموس الفلسفة، جريدة العدالة، العدد ٩٤٤، آذار ٢٠٠٧ .
- ٣١ . قاشا، سهيل، الحكمة في بلاد وادي الرافدين، مطبعة شفيق، بغداد ١٩٨٣ .
- ٣٢ . كريم، صموئيل نوح، من ألواح سومر، ترجمة طه باقر، مؤسسة فرانكلين، القاهرة ١٩٧٥ .
- ٣٣ . مسكوني، صبيح، تاريخ القانون العراقي القديم، بغداد ١٩٧١ .
- ٣٤ . الناهي، صلاح الدين، العدالة في تراث الرافدين .
35. Lambert, W.G, "Babylonian wisdom literature, oxford, 1960
36. Luckenbill.D.D,"ARAB", vol .I, II, New York, 1968.